المداخلة الرابعة

تأثيرات المتغيرات الاجتماعية - السياسية على الاتجاهات البحثية حول الجامعة اللبنانية

طلال عتريسي(*)

ملخص: تناولت الورقة عينة من الدراسات التي كتبت عن الجامعة اللبنانية منذ عقدين إلى اليوم. وقد تبين أن معظم هذه الدراسات أكدت، قبل الحرب الأهلية، على الجامعة كمكان للصراع بين الطبقات. بينما تحولت بعد توقف تلك الحرب وبعد اتفاق الطائف إلى دور جديد لها هو تحقيق الوحدة الوطنية. لكن هذا الدور الجديد يفترض أصلاً وحدة الجامعة التي تعيش تفريعاً فرضته الحرب الأهلية ولا يزال مستمراً إلى اليوم. أما المسألة المشتركة في معظم تلك الدراسات فتدور حول علاقة الجامعة بالدولة، وحول مسؤولية الدولة عن النهوض بالجامعة التي تحتاج تارة إلى «إرادة سياسية» وتارة إلى «توافق حول الإصلاح». وفي كل الحالات التي يتفاوت فيها دعاة إصلاح الجامعة بين مطالب جزئية ومطالب إصلاح شاملة، فإنهم يشددون على دور الدولة في هذا الإصلاح. في المحصلة، تبقى الأسئلة مفتوحة حول سبل إصلاح الجامعة وحول القوى الاجتماعية أو السياسية أو الطلابية التي ستفرض هذا الإصلاح، في ظل غياب «إرادة الإصلاح» الرسمية، وفي ظل التراجع المحتمل لدور الدولة مع نمو اتجاه الخصخصة، وفي ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية التي ستبدل في المستقبل القريب من أنماط التعليم الجامعي وغير الجامعي في لبنان وفي بلدان أخرى.

تمهيد

لم تكن يوماً المشاكل التربوية التي يتردد الحديث عنها في معظم بلدان العالم مثل النوعية والجدوى، وديمقراطية التعليم، والكفاءة والتمويل.. وسواها.. مشاكل

(*) دكتوراه في علم الإجتماع التربوي، جامعة السوربون-باريس. مدير واستاذ علم اجتماع تربوي في معهد العلوم الاجتماعية-الفرع الأول، الجامعة اللبنانية.

تربوية بحتة. فالانظمة التربوية لا تعمل في فراغ. بل ترتبط ارتباطا وثيقاً ببيئتها السياسية والاجتماعية والثقافية. وغالبا ما نشهد تداخلا بين هذه الانظمة وبين تلك البيئة وتبادلاً في التأثير. بحيث تساهم التربية ومؤسساتها في تكوين البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية، او «تعيد انتاجها»، كما تقوم هذه البيئة نفسها بالمحافظة على هذا النظام التربوي او تغييره بما يحقق استمرار الانسجام والاستقرار في معادلة العلاقة بين هذين الطرفين.

ومن المعلوم استنادا الى الكثير من الدراسات بهذا الشأن ان الانظمة التربوية في دول ما كان يسمى بالعالم الثالث، ومنها لبنان والدول العربية، تأثرت بحقبة الاستعمار الاوروبي المباشر التي تعرضت لها (مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٢). فأصبح بإمكاننا ان نعرف نوع الاستعمار الذي احتل هذه الدولة او تلك من نوع اللغة الاجنبية السائدة في نظامها التعليمي. فهنا الفرنسية، وهناك الانكليزية، وفي اماكن اخرى الايطالية على سبيل المثال. كما تركت بعثات التعليم الاجنبية التي توسع انتشارها في هذه البلدان منذ القرن التاسع عشر، بصمات واضحة الى جانب البصمات التي تركها المستعمرون على النظم التعليمية سواء على مستوى اللغة أو على مستوى مناهج التعليم او حتى مراحل الدراسة.

ومن المعلوم ايضاً ان نوع التعليم ومحتواه في مراحله كافة تأثر ايضاً بطبيعة النظام السياسي وبالايديولوجية التي استند اليها هذا النظام. فالمدرسة في زمن الفاشية في ايطاليا على سبيل المثال «اصبحت مشكلة سياسية اكثر مما هي مشكلة ثقافية، لأن وظيفة المدرسة ينبغي ان تكون سياسية. ومنذ ١٩٢٥ فتحت المدرسة ابوابها للفاشية». وبات المطلوب اصلاح المدرسة لاعداد نخبة جديدة، أي رجل ايطاليا المقبل، وعزل الشبيبة عن الثقافات الاجنبية لتأطيرها ابتداءً من ١٩٣٠ في حركات جماهيرية ومن خلال برامج التعليم. كما تعرض التعليم العالي بدوره لاصلاح مماثل جعل استقلاليته رهينة مؤسسات تخضع للرقابة الوزارية الصارمة (Ostenc, 1980, 8).

ويمكن ان نذكر تجارب مماثلة على مستوى «اصلاح» التعليم في مرحلة النازية في المانيا او في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة. ومثل ذلك حصل ايضا بعد كل ثورة طرحت على نفسها بناء نظام جديد وفق ايديولوجية مختلفة عن ايديولوجية النظام الذي اسقطته. مثل ما فعلت، على سبيل المثال، الثورة الاسلامية في ايران التي

اقفلت الجامعات نحو ثلاث سنوات بعد انتصارها عام ١٩٧٩ لاعادة النظر في برامجها «بما يتناسب واهداف الثورة» كما ربط محمد علي باشا حين حكم مصر في القرن التاسع عشر التعليم بحاجات الجيش وفضَّل ان ينشئ مدارس خصوصية وعالية وفق النظام الغربي لتخريج الضباط، والمهندسين، والاطباء وغيرهم ممن يحتاج اليهم الجيش (سلامة، ١٩٦٦، ٢٢).

اما في اثناء الاحتلال البريطاني فقد تعرض التعليم العالي المصري الى التضييق والى عدم النهوض بمستوى مدارسه.. واقتصر ذلك على إعداد موظفين فنيين للدولة. كما كان الاحتلال يقرر الكتب التي تتلاءم مع اغراضه الاستعمارية (سلامة، ١٩٦٦، ٢١٨ و٢٩٨ و٢٩٩)... بينما اصبح احد اوجه النقاش في مراحل لاحقة على استقلال مصر علاقة الجامعة بالتنمية الشاملة، ومدى تحمل الاقتصاد المصري لكلفة التعليم العالي مع حجم بطالة الخريجين من هذا التعليم... ومشاريع تطوير هذا التعليم وتمويله من مصادر متعددة (عبد الله، ١٩٩٦، ٣٤-٣٦). وذلك كله في اطار تزايد اعداد السكان من جهة، وارتفاع نسبة المتعلمين والملتحقين بالتعليم العالي. وفي الوقت نفسه عدم قدرة الاقتصاد المصري على المزيد من الانفاق على هذا النوع من التعليم.

المهم ان هذه الامثلة، وربما امكن ان نذكر الكثير غيرها، تؤكد الترابط الذي ذهبنا اليه بين التحولات الاجتماعية، السياسية التي يشهدها أي بلد وبين رؤى اصلاح التعليم و«استشراف» مستقبله. فما يشغل العالم اليوم على سبيل المثال هو نوع التعليم وشكله ومحتواه في مراحله كافة والذي سينسجم مع المتغيرات المعرفية السريعة لثورة الاتصالات ولثورة المعلوماتية ومن ثم علاقة هذا النوع من التعليم المفترض مع «السوق» وحاجاته الجديدة (Smilor, 1993). ناهيك من «الرسالة» التي سيحملها هذا التعليم في ظل قيم عالمية بدأت تنحو اكثر فاكثر نحو هيمنة الربح على الاخلاق، والمنفعة على المعرفة، ونحو استهلاك القيم التي انتجتها مرحلة ما قبل العولمة، حيث تفسد على نحو خطير القيم المهنية العلمية» (لاتوش، ١٩٩٨، ٦٣)، نظراً لقدرة «سادة العالم الجديد» المالية على شراء ووضع الدول والأحزاب والكنائس والنقابات والمنظمات الاهلية، والجيوش والمافيات في خدمتهم (Manière de voir, 1995). ما يطرح على اصحاب القرار ومن هم في مواقع التأثير في داخل المجتمع كـ«هيئات المجتمع المدني» مسؤولية تحديد الغايات

المرجوة من التعليم الاساسي والعالي سواء على مستوى اصلاحه او على مستوى اعادة النظر في دوره واهدافه. او على مستوى علاقته بالتنمية الذاتية التي لن تبقى لها حظوظ كبيرة في البلاد الفقيرة والنامية. كما انه ليس من المؤكد ان خطط الاندماج المقترح في السوق العالمية، بما في ذلك ما يسميه البعض التنمية المشتركة، سوف تكون ذات اثار ايجابية على التنمية في هذه البلاد (غليون، ١٩٩٨، ٤٦-٤٧). واذا اضفنا الى تلك المسؤولية عن تحديد «غايات التعلم واهدافه» ما تنتجه «ثورة المعلومات» من عالمين متناقضين لا علاقة لأحدهما بالاخر: «عالم النخب المندمجة داخل مجتمع المعلومات وبفضله والتي تستخدم اللغة نفسها والمنطق نفسه.. وعالم الاغلبية المسحوقة من سكان المعمورة الذين يفقدون تدريجا كل ركيزة مادية او معنوية... تحرمهم من أي مرجعية سياسية او فكرية او روحية» (غليون، ١٩٩٨، ٤٩). فأي دور سيكون للجامعة وللتعليم العالي على هذا المستوى؟ أي على مستوى اعداد النخب ونوعيتها ودورها. وهو الدور الذي اضطلع به دائما التعليم العالي في دول العالم كافة.

ولا يستثنى العالم العربي بطبيعة الحال من هذه التساؤلات حول التعليم العالي ومستقبل جامعاته والأدوار المنوطة بها وخصوصا ان معظم هذه الجامعات نشأ في منتصف القرن الماضي، أي مع السنوات الاولى التي احرزت فيها اكثر الدول العربية استقلالها. ومنذ ذلك التاريخ الى اليوم تبدلت كثيراً اوضاع تلك الجامعات، من التضخم في أعداد طلابها، وعدم التساوي في توزعهم على اقسام الدراسات المختلفة، الى مشكلة الخريجين التي تتفاقم يوما بعد يوم، بعدما كان «سوق» الادارة الرسمية معداً لاستيعابهم. وصولا الى مشكلة التمويل بعد ازدياد حاجة الجامعة للانفاق عليها، وتراجع القدرات الاقتصادية لمعظم الدول العربية، حيث ذهبت الميزانيات اما الى التسلح واما الى دعم السلع الاساسية، وإما الى جوانب اخرى من التنمية لم تكن الجامعة والتعليم العالي في اولوياتها. كما بدأت الجامعة التي كانت رسمية ووحيدة تواجه منافسة قوية من الجامعات الخاصة. ما طرح تحديات جديدة على هذا المستوى لها علاقة بالتفاوت الاجتماعي الذي سينشأ من وجود جامعات خاصة ذات اقساط مرتفعة مقارنة مع الجامعة الرسمية..

وفي اطار هذا الاهتمام المتزايد بالتعليم ومستقبله في العالم العربي الذي فرضته هذه التغيرات في مراحل التعليم كافة، عقدت الندوات والمؤتمرات «لاستشراف

مستقبل التعليم والتعليم العالي في الوطن العربي»، ولبحث أزمته، التي تبين فيها ان التعليم مهما تحسنت نوعيته، ليس جزيرة منعزلة عن بقية مجالات حياتنا المجتمعة، فلا بد ان يكون التعليم المتميز جزءاً لا يتجزأ من مشروع نهضة شاملة. ." (ابراهيم، ١٩٩١، ٢٠). وأن مظاهر الأزمة تتمثل في التهافت على التعليم الجامعي وفي نقص الامكانيات في الجامعات وفي تراجع مستوى التعليم الاساسي (غريد، ١٩٩٨)، وفي التفاوت في الانفاق بينه وبين التعليم الجامعي. الى محدودية فرص العمل والشعور بعدم المبالاة وتواضع مستوى البحث العلمي وعدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية (البستاني، ١٩٩٧؛ القاسم، ١٩٩٠؛ بشور، ١٩٩٥؛ سارة، ١٩٩٠).

وتلتقي مع ما سبق ومع نتائج مشروع «مستقبل التعليم في الوطن العربي» بعض اوراق ندوة اتحاد المعلمين العرب التي تؤكد «ان التعليم قضية أمن قومي» في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠). ولهذا يجب ان يتغير المفهوم الشائع بأن التعليم هو قضية خدمات (حلمي، ١٩٩٤، ٥٧-٥٩).

يشترك لبنان كبلد عربي في كثير من مواصفات تعليمه العالي، وجامعته الوطنية (الجامعة اللبنانية) خصوصا، مع مؤشرات الأزمة التي تناولتها المؤتمرات والندوات التي عقدت في سنوات متفاوتة من العقد الماضي، حول التعليم العالي في البلدان العربية. من توسع هذا التعليم وتهافت الطلاب عليه، الى قضية تمويله، الى تطوير المناهج والبرامج، الى بطالة الخريجين، وغير ذلك مما يتكرر في معظم ادبيات المؤتمرات العربية حول هذا الموضوع. وربما تشترك دول اخرى غير عربية مع بعض مواصفات هذه الازمة في التعليم العالي سواء لجهة التمويل او لجهة التكيف مع حاجات السوق، او مع وتيرة تطور التكنولوجيا المتسارعة (شتوك، ١٩٩٥، ٥٠).

الا ان التعليم العالي في لبنان مثل سواه من البلدان ايضاً يحمل خصوصية الواقع الاجتماعي - السياسي الذي ينتمي اليه. وهذا الواقع على الرغم من سماته العامة المشتركة بين كثير من الدول العربية، الا انه يختلف من بلد الى آخر، فاذا كان عجز مؤسسات التعليم العالي عن تلبية الطلب على هذا التعليم، وعن سد حاجات المجتمع منه كان خلف تأسيس الجامعات الخاصة في كل من دولة الامارات العربية المتحدة والاردن ومصر على سبيل المثال (أومليل، ١٩٩٦)، فان نشوء الجامعات

الخاصة في لبنان كان على عكس ذلك تماما، إذ سبق تأسيس الجامعة اللبنانية بنحو ثمانين سنة تقريباً. واذا كان افتتاح المزيد من فروع الجامعة وكلياتها يعكس نمو هذه الجامعة واتساع قدرتها على تلبية حاجات المجتمع في أي بلد من البلدان العربية، فانه ادى في لبنان الى مخاوف من انهيار هذه الجامعة ومن وقوعها في براثن التقاسم الطائفي وخصوصا ان هذا «التفريع» تلازم مع الحرب الاهلية وحمى انقساماتها الطائفية والجغرافية – السياسية.

وفي هذا الاطار من خصوصية التجربة اللبنانية، من ناحية ومن تشابهها مع تجارب اخرى من ناحية ثانية، سنحاول قراءة الاتجاهات البحثية حول الجامعة اللبنانية ودورها، واستشراف مستقبلها من خلال المتغيرات السياسية – الاجتماعية التي شهدها لبنان في العقدين الماضيين ولم تنج الجامعة بطبيعة الحال من انعكاساتها ولم تكن بمنأى عنها. وقد حاولنا في رصد هذه الاتجاهات البحثية أن نلقي الضوء الممكن على ما صدر منها قبل الحرب الاهلية وبعدها. وخصوصاً بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي وضع حداً لتلك الحرب وتضمن بنوداً تدعو الى تعزيز الجامعة ووحدتها.

ومن الطبيعي ان تتفاوت الكتابات حول الجامعة التي قام بها اساتذة او قوى حزبية وسياسية مختلفة سواء حول دورها او حول سبل اصلاحها، او بين مرحلة واخرى (قبل الحرب وفي اثنائها أو بعدها على سبيل المثال). كما قدمت رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية منذ مطلع التسعينيات رؤيتها للجامعة اللبنانية ولسبل النهوض بها او اصلاحها، وذلك من خلال دورية «**أوراق جامعية**» التي بدأت باصدارها منذ ١٩٩٢ ونشر فيها اساتذة الجامعة آراءهم المختلفة (نحو اربعين بحثاً).

وقد لاحظنا في الكثير من الدراسات التي نشرت في تلك الدورية او في سواها، في مؤتمرات وندوات عقدت حول الجامعة، تكرار الحديث عن نشأة هذه الجامعة، وعن موقف الدولة المتقاعس تجاهها، وعن اقدمية الجامعات الخاصة عليها. كما ركزت معظم هذه الدراسات من ناحية ثانية، عندما تحدثت عن مستقبل الجامعة على علاقتها المفترضة أو المطلوبة مع الدولة. وذلك لجهة تحميل الدولة مسؤولية تطوير هذه الجامعة من دون ان يلغي هذا التركيز بعض الافكار التي قدمها باحث أو أكثر حول تعاون الجامعة مع القطاع الخاص لتأمين استقلاليتها المالية.

كما لاحظنا ان قسماً من الدراسات صب اهتمامه على القضايا المطلبية للأساتذة

(في اطار رغبته في الاصلاح) مثل تدني اجورهم، ومعادلة شهاداتهم، ودخولهم الى الملاك أو على قضايا تضخم اعداد الطلاب، وعلى البطالة التي تنتظرهم في سوق العمل. وقد حملت «رابطة الاساتذة المتفرغين» لواء الدفاع عن هذه القضايا المطلبية، كأولوية لتطوير الجامعة. ما دفعنا ولو بشيء من المجاز، الى تصنيف هذا النوع من الدراسات ضمن الاتجاه «النقابي/المطلبي»، كما سنعرضه لاحقاً.

اما قبل الحرب الاهلية فإن معظم الدراسات التي تناولت الجامعة اللبنانية، كانت جزءاً من رؤية سياسية محددة للنظام اللبناني ولطبيعة الصراعات في داخله. على قاعدة هذه الرؤية كانت تلك الدراسات تنظر الى مشاكل الجامعة والى الحلول المستقبلية له. وهذه ما أطلقنا عليه «الاتجاه السياسي». أما الاتجاه الثالث فهو «الاتجاه الاصلاحي». والمقصود بهذه التسمية هو أولوية فكرة إصلاح الجامعة على القضايا الاخرى السياسية أو النقابية (إذا كان الفصل ممكناً بين الاصلاح وبين القضايا الاخرى) في الدراسات التي جعلناها ضمن هذا التصنيف.

١. الاتجاه السياسي

أ. الجامعة والصراع الطبقي

يذهب اصحاب هذا الاتجاه الى تفسير ما يجري في الجامعة اللبنانية وما تتعرض له «بالمؤامرة التي تنفذها «البرجوازية اللبنانية» للحد من تطور الجامعة. ومن اجل الخروج من هذا المأزق ومواجهة تلك المؤامرة لا بد من «برنامج ديمقراطي وطني» ينقذ الجامعة واهلها ودورها. وابرز نموذج لهذا الاتجاه، الملف الشامل الذي أعده د. ابراهيم الباشا ونشرته مجلة الطريق في شهر شباط/فبراير ١٩٨١، حيث يفسر شعار «ربط الجامعة بالمجتمع» الذي طرح منذ السبعينيات بأنه يخفي في الحقيقة محاولة للحد من تطور الجامعة تمهيداً لخنقها.. أي اخضاع الجامعة لحاجات الانتاج الاجتماعي المشوه وبالتالي لمصالح الطبقة المسيطرة..» (الباشا، ١٩٨١، ٤٥-٤٦).

اما فتح ابواب الجامعة امام فئات واسعة من ابناء الشعب فسيمثل بالنسبة الى البورجوازية اللبنانية خطراً على مصالحها الطبقية المرتبطة بهذا الانتاج الاجتماعي الذي يسيطر عليه قطاع الخدمات، من هنا محاولتها الحد بعنف من تطور الجامعة،

وهذا ولد صراعاً عنيفاً هو في الحقيقة صراع طبقي لم يعد بالامكان تجنبه» (الباشا، ١٩٨١، ٤٦).

أما قضايا الجامعة بعد عام ١٩٧٥ أي بعد اندلاع الحرب الاهلية – فكانت بالنسبة الى اصحاب هذا الاتجاه على الشكل التالي:

– وحدة الجامعة:

فقد تم بسبب تلك الحرب انشاء فروع للجامعة اللبنانية في المناطق كافة نظرا لخطورة تنقل الطلاب والاساتذة من بيروت واليها حيث الفروع الاساسية للجامعة وكلياتها. وقد رأى اصحاب هذا الاتجاه في «التفريع» «توجها فاشيا» لانه سيؤدي الى «صفاء طائفي في الهيئة التعليمية، وصفاء طائفي في الهيئة الطلابية، وانفصال واستقلال البرامج والمناهج واستقلال اداري ومالي، واستقلال على صعيد العلاقات الخارجية واستقلال على صعيد اللغة باعتماد الفرنسية لغة التدريس والبحث..» (الباشا، ١٩٨١، ٧٠).

– العودة الى الديمقراطية من خلال احياء المجالس التمثيلية، وتعميم الممارسات الديمقراطية على جميع المستويات من هيئة القسم الى مجلس الجامعة (الباشا، ١٩٨١، ٩٠)

– تحسين شروط عمل الاساتذة.

– تعزيز الفروع القديمة والمستحدثة (بعدما كان التفريع «توجهاً فاشياً»).

– تعزيز ديمقراطية التعليم.

– تعزيز الادوات النقابية (رابطة الاساتذة المتفرغين، اتحاد الطلاب..).

– تطوير الكليات بمعاهد انتاج كادرات متخصصة في ميادين عدة (الباشا، ١٩٨١، ٩٢).

ومن الواضح ان هذا الاتجاه ينتمي في رؤيته الى نشأة الجامعة ودورها واصلاحها الى «المدرسة الماركسية». وهو لا يخفي ذلك لا على مستوى المصطلحات التي يستخدمها في تشخيص قضايا الجامعة ولا على مستوى التحليل الذي يلجأ اليه. فالجامعة بالنسبة اليه «لا يمكن ان تقوم بدورها المتعدد الوجوه.. الا اذا كانت ميدانا لصراع ايديولوجي واسع.. وقد شهدت الجامعة.. صراعات ايديولوجية كان محورها دائما صراع بين ايديولوجية الطبقة العاملة والايديولوجيات البورجوازية» (الباشا، ١٩٨١، ٨٦).

وهذا يعني بالنسبة الى هذا الاتجاه ان تلعب الجامعة دورها في هذا الصراع الايديولوجي.

وفي الواقع فإن مرحلة السبعينيات وبداية الثمانينيات كانتا ذهبيتين بالنسبة الى هذا الاتجاه على المستويين التعليمي (الثانوي والجامعي) والسياسي (الحرب الاهلية ودعم المقاومة الفلسطينية) حيث حقق هذا الاتجاه وحلفاؤه من القوى والاحزاب والمنظمات صعوداً كبيراً ونفوذاً ملحوظاً في الاوساط النقابية والسياسية - سمح بانتشار مفرداته السياسية والفكرية في معظم الرؤى والتحليلات للنظام اللبناني او لمؤسساته او لجامعته الوطنية. فبات من الشائع استخدام مصطلحات مثل «البورجوازية اللبنانية» والمؤامرة على الجامعة، و«مصالح الطبقة المسيطرة» و«الصراع الطبقي» في أي تحليل يتناول الجامعة اللبنانية ومشاكلها ومستقبلها (خليل، ١٩٨١؛ ضاهر، ١٩٨١). ومن المهم الاشارة هنا الى ان هاجس تقسيم الجامعة الذي عبّر عنه هذا الاتجاه من خلال رفضه للفروع الثانية التي افتتحت (منذ عام ١٩٧٦ في المناطق الشرقية من العاصمة) في اثناء الحرب الاهلية، انما كان نتيجة للمخاوف من مشروع تقسيمي على مستوى الوطن ككل بعدما انشطرت العاصمة الى قسمين، وبعدما المحت بعض القوى السياسية الى مثل هذا المشروع كحل للمشكلة اللبنانية في مرحلة معينة من الحرب الاهلية، «وقد سيطرت مسألة «التفريع» على كل الحوارات والمناقشات المتعلقة بواقع الجامعة وبمستقبلها في السنوات الاولى من الحرب، وما تزال تسيطر حتى الآن. كما ان الآراء لا تزال منقسمة حولها بين مؤيد يدعو الى ترسيخها بشكل نهائي ومعارض يدعو الى وضع حد لها، والعودة بالجامعة الى الوحدة» (بشور، ١٩٩٧، ٤٨).

ولقد تراجع نفوذ هذه الاتجاه في نهاية الثمانينات بعدما طويت صفحات الحرب الاهلية وبعد تراجع «النضال المطلبي»، وبعدما بدأت الدولة، التي اصبحت «عودتها مطلباً شعبياً ووطنياً، بترميم مؤسساتها التي صدّعتها الحرب، في ظل بروز قوى جديدة اجتماعية وسياسية على الساحتين الداخلية والاقليمية، وفي الوقت الذي اصبحت فيه مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للبنان منذ ١٩٨٢ اولوية تطغى على ماعداها. وهكذا سنلاحظ تراجع المصطلحات السياسية المباشرة مثل «البرجوازية اللبنانية» والمؤامرة على الجامعة، والطبقة المسيطرة والمصالح الطبقية. من الادبيات المختلفة التي استمرت في تناول الجامعة اللبنانية وقضاياها، لتترك مكانها بعد غياب

الاتحاد السوفياتي، لمفردات أخرى، بدأت بالانتشار والرواج في لبنان والعالم، مثل «المجتمع المدني» و«الجامعة في مجتمع متنوع» والجامعة والألفية الثالثة، وحلول «التكنولوجيا مكان الايديولوجيا» من دون ان يعني ذلك بالنسبة الى لبنان غياب قضايا الجامعة المزمنة ذات الصلة بتنظيمها الداخلي او باستقلاليتها او بتطوير اوضاعها او بمستقبلها كله.

ب. الجامعة والصراع الطائفي

لا يفصل هذا الاتجاه بين ما يجري في الجامعة وبين طبيعة النظام الطائفي في لبنان. وأبرز من مثل هذا الاتجاه في تلك المرحلة قبل الحرب الاهلية هي «حركة الوعي، جبهة الشباب اللبناني». والحركة كما تعرف نفسها في وثائق المؤتمر العام السابع «هي تنظيم لم يسبق أن ظهر على مسرح السياسة اللبنانية تنظيم يدعي كونه مدرسة فكرية وسياسية ذات رؤية تغييرية جذرية مثله» (المؤتمر العام السنوي السادس، ١٩٧٥، ٧). أما النظام اللبناني بالنسبة إلى «حركة الوعي»، كما ورد في النشرة التي صدرت عن انعقاد المؤتمر العام السنوي السادس للحركة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٥، «فهو صورة لنظام القرن التاسع عشر الذي كرس، لأول مرة في تاريخنا، الانقسام الطائفي بشكل دستوري. والطائفية صنم اساسي في هيكل ايديولوجية النظام السياسي في لبنان. نتج عنها تبعات سلبية متعددة المستويات» (المؤتمر العام السنوي السادس، ١٩٧٥، ١٦). كما أن ظاهرة الحريات العامة التي يضمنها بالفعل النظام اللبناني نشأت في الاصل من جذور ذات علاقة بالتركيب الطائفي للمجتمع (المؤتمر العام السنوي السادس، ١٩٧٥، ١٨). والطائفية ليست من البنية الفوقية بل هي ظاهرة كلية في المجتمع اللبناني وثمة فرق بين الطائفة والطبقة (المؤتمر العام السنوي السادس، ١٩٧٥، ١٧).

إلا أن هذا التحليل الطائفي للمجتمع اللبناني، خلافاً للتحليل الطبقي له كما في الاتجاه الأول الذي أشرنا اليه، لا يعني أن حركة الوعي تقدم نفسها كقوة طائفية بل تطرح على نفسها مهمة تغييرية في إطار علماني «لنقل المواقع الشعبية من الفئوية الطائفية المنغلقة الى الانتماء الوطني المباشر» (المؤتمر العام السنوي السادس، ١٩٧٥، ٢٢).

اما دور الجامعة اللبنانية بالنسبة الى هذه الحركة «فهي وحدها الجامعة الوطنية

التي تعكس إرادة المجتمع اللبناني في استيعاب التراث ونقده وتخطيه. مدرسة رسمية وجامعة وطنية تشكلان مشتل الاجيال الجديدة المتخطية للايديولوجيات الطائفية المسيحية والاسلامية والملتزمة بالوعي الاجتماعي العلماني (المؤتمر العام السنوي السابع، ١٩٧٦، ٣٢). وعن كيفية تطوير هذه الجامعة تطرح الحركة مجموعة من المطالب والشروط الكفيلة بالنسبة لها بهذا التطوير. علماً بأن ذلك لا يختلف الى حد بعيد عن الشروط التي تراها القوى الأخرى السياسية والنقابية لتطوير الجامعة سواء قبل الحرب الأهلية أو بعدها. ومن ذلك على سبيل المثال، أن حركة الوعي تدعو الى:

- أن تكون الجامع اللبنانية وحدها قاعدة التعليم العالي في لبنان.
- أن تكون الجامعة المجال الصحيح لصهر الطلاب في وحدة الولاء للوطن.
- انشاء الكليات التطبيقية وتوزيع وحدات هذه الجامعة على الأقضية والمحافظات وفق حاجات التعليم والتنمية فيها وليس على أسس طائفية.
- توحيد الجامعة بخطوات تدريجية، بدءاً بالإدارة والعمداء والاساتذة وانتهاء بالمناهج والأبنية (المؤتمر العام السنوي السابع، ١٩٧٦، ١٠٢، ١١٩، ١٢٨). الى المطالبة ببناء كليتي الاداب والتربية، ووضع مرسوم إنشاء كليتي الزراعة والهندسة، الى مطالبة الدولة بالإشراف على التعليم الخاص، وبإلغاء بعض الفروع في الجامعات الخاصة وجعلها مقتصرة على الجامعة اللبنانية . . . وصولاً الى الاستنتاج "بأن تجاوز البنية التربوية يرتبط جدلياً بالتغيير في البنية السياسية العامة المرتكزة الى تحالف القوى الاقطاعية، بحيث لا يمكن بصورة متكاملة وشاملة، تصور التطوير التربوي الا من خلال التغييرين الاقتصادي والسياسي (المؤتمر العام السنوي السادس، ١٩٧٥، ٥٤-٥٥).

إلا أن هذه الحركة لم تستمر كحركة سياسية أو حتى نقابية ولم تعقد أي مؤتمر آخر لها بعد مؤتمرها السابع عام ١٩٧٧.

٢. الاتجاه النقابي/المطلبي

تستعرض بعض الدراسات التي تنتمي الى هذا الاتجاه مجموعة من المطالب والقضايا «المزمنة» التي يتكرر الحديث عنها منذ سنوات طويلة في أوساط الجامعة

وأهلها. بدءاً من التدهور الذي لحق برواتب الاساتذه منذ السبعينيات. فتلاحظ هذه الدراسات كيف كانت الرواتب افضل حالاً مما هي عليه اليوم. وتدعو بطبيعة الحال الى وضع حد لهذا التدهور وإعادة الأمور الى نصابها السابق (خريباني، ١٩٩٣؛ خليفة، ١٩٩٢). كما يشكو البعض الآخر من تأخر بناء كلية العلوم متحدثاً عن مساحة الارض التي تمتلكها الدولة في تلك المنطقة التي ستشاد عليها هذه الكلية، والبناء الجامعي الموحد الذي ستضمه الى جانبها، وأهمية ذلك على الحياة الجامعية كلها (نور الدين، ١٩٩٢؛ بيضون، ١٩٩٢). في حين راحت الدراسات الأخرى تشكو من تصنيف شهادة الدكتوراة الحلقة الثالثة أو تطرح التساؤل حول حسنات الدكتوراة اللبنانية وسلبياتها (الجوزو، ١٩٩٣) أو حول التضخم في اعداد الطلاب وانعكاسه السلبي على الجامعة بأوضاعها الحالية أو على البطالة التي ستواجه هؤلاء الطلاب في سوق العمل (أبي فرح، ١٩٩٢).

وتعبّر رابطة الأساتذة المتفرغين في تقاريرها التي رفعتها الى مجلس المندوبين، وفي المؤتمرات الصحافية التي عقدتها، وفي برامج عملها طيلة السنوات العشر الماضية عن هذا التصور النقابي كمدخل لتحسين أوضاع الجامعة والنهوض بها. وفي آخر برنامج قدمته هذه الهيئة الى مجلس المندوبين في ١١/ ١١/ ٢٠٠١ تتلخص أولويات هذا البرنامج في مسألتين: المشاريع التي ستقوم بها الهيئة، والمطالب التي سترفعها. ففي المشاريع ثمة حديث عن عقد مؤتمر وطني جامع لتحديد رؤيا وطنية من الجامعة اللبنانية. وإقامة نشاط دوري شهري، ومكتبة في مركز الرابطة، وتطوير نظام الرابطة. أما المطالب فتم تقسيمها على النحو التالي:

أ. في الأمور المالية

ب. في حقوق الاساتذة

ج. في الأمور الأكاديمية (تصنيف الدكتوراة، وتصنيف الأبحاث، وترشيح الأساتذة للتفرغ)

د. الوضع الإداري للجامعة

هـ. صندوق التعاضد (رابطة الأساتذة المتفرغين، ع ٢٢، ٢٠٠١)

وحتى عند العودة أيضاً الى مطالب الأعوام السابقة نرى أن الهيئة التنفيذية كانت تعتبر «أن الشروط الأولية للنهوض بالجامعة هي في إحياء المجالس التمثيلية، وفي

تحسين الأوضاع المعيشية، من رفع علاوة التفرغ وعلاوة التعليم العالي، وتعويضات نهاية الخدمة، وتمديد سنوات الخدمة، وصندوق التعاضد» (رابطة الاساتذة المتفرغين، ع ٥، ١٩٩٣، ٣٤٦-٣٦٣).

أما مهام الجامعة فتراها الهيئة التنفيذية وفقاً للترتيب التالي:

أ. مهمة الجامعة الأولى هي توطيد الدمج الاجتماعي بغية بناء وطن موحد متماسك.

ب. المهمة الانمائية (الاستفادة من أساتذة الجامعة في عملية الإنماء والإعمار).

ج. تأمين التعليم العالي لأكثرية طلاب لبنان.

د. مهمة البحث العلمي.

هـ. مواكبة التحولات في العالم.

و. الحفاظ على التراث الإنساني وإغناؤه (رابطة الاساتذة المتفرغين، ع ٥، ١٩٩٣، ٣٤٩-٣٥٠)

إلا أن ما يثير الانتباه، أو الاستغراب، ما طرحته الهيئة التنفيذية من مهام على الجامعة في تقريرها الذي قدمته الى مجلس المندوبين في ١٥/ ١/ ١٩٩٧ (أي بعد أربع سنوات على المهام السابقة) حيث يبدأ ذلك التقرير بالحديث عن «المنطلقات التي لا بد من التذكير بها، والتي تعتبر القاعدة الصلبة لعمل الرابطة وهي الاقتناع بأن الجامعة اللبنانية، وفي الطليعة الهيئة التعليمية فيها يجب أن تلتزم بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للشعب اللبناني» (رابطة الاساتذة المتفرغين، ع ١٤-١٥-١٦، ١٩٩٧-١٩٩٨). ما يجعل للجامعة وفقاً لهذا المنظور دوراً أشبه بدور الأحزاب السياسية.

٣. الاتجاه الإصلاحي

تقسم من حيث المبدأ الدراسات ذات الهدف الاصلاحي الى فئتين: الأولى هي التي يمكن تصنيفها في إطار الاصلاح الجزئي، أو الموضعي. أي الدراسات التي تناولت قضية او اكثر من قضايا الجامعة ودعت الى حلها.

والثانية هي فئة الاصلاح الشامل التي تناولت الجامعة اللبنانية بقضاياها كافة.

١. **الإصلاح الجزئي/ الموضعي**: مثال الدراسات التي انتقدت تعديل المناهج، والابنية السكنية الحالية المخصصة للتعليم، ودور الدولة في الإنفاق على التعليم وتطويره، والترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وأوضاع الاساتذة، وتصنيف الدكتوراه، وبطالة الخريجين، وتضخم أعداد الطلاب. الى الدراسات التي قدمت تصورات تنظيمية لتطوير الجامعة، أو دعت الى «تقييم داخلي» لجلاء صورة ما أنجزت الجامعة وما يمكن ان تنجز"، والى أن مشكلة الجامعة الاساسية تكمن في غياب الإرادة السياسية للنهوض بالجامعة وأن على أهل الجامعة والعاملين فيها أن تكون لهم اصوات كافية ومؤثرة داخل السلطة السياسية، وأن يعملوا على تشكيل هيئات ضاغطة من الخريجين والأساتذة والطلاب لفرض مشروع اصلاح وتطوير الجامعة على المسؤولين». الى ضرورة اعطاء الإسعافات الضرورية ابتداء من كرسي الأستاذ، الى آخر ما تحتاجه الجامعة من مبان وقاعات (وهبه، ٢٠٠١؛ نعيم، ١٩٩٢؛ الزين، ١٩٩٢؛ عطية، ١٩٩٢؛ خنافر، ١٩٩٤؛ حمادة، ٢٠٠١؛ الأمين وفاعور، ١٩٩٨).

٢. **الإصلاح الشامل**: وإليه تنتمي الدراسات التي قدمت تصوراً شاملاً الى حد بعيد عن قضايا الجامعة اللبنانية كافة، القانونية والإدارية والتعليمية والبحثية والمستقبلية. وهذا النوع من الدراسات يعتبر قليلاً مقارنة مع الدراسات الأخرى (الموضعية) التي تناولت قضية أو أكثر من قضايا الجامعة وقامت بنقدها أو دعت الى معالجتها. ومن نماذج هذه الدراسات تلك التي قدمها حافظ قبيسي، فعرض فيها وضع الجامعة الراهن (١٩٩٣) وما تعانيه من انقسام داعياً أولاً الى «إسعاف سريع» من ثلاث زوايا: وضع الاساتذه (وقانون التفرغ)، والبحث العلمي، واعادة النظر في بنية الجامعة. ثم ينتقل الى تفصيل الحلول او الاقتراحات التي يراها مناسبة تحت كل زاوية من تلك الزوايا الى ان يصل الى اقتراح هيكلية جديدة للجامعة اللبنانية بدءاً من حلقات التعليم الى اختصار الكليات، وصولاً الى تأكيده أن لبنان جديد يعني «جامعة جديدة». . . ويبقى أن نتوافق على ذلك».

المحاولة الثانية وهي أكثر تفصيلا وشمولا من محاولة حافظ قبيسي (قبيسي، ١٩٩٣)، قامت بها مجموعة من الباحثين في الجامعة اللبنانية ايضا (الأمين، ١٩٩٩). وتبدأ هذه المحاولة بالتأكيد على أن «التفكير في شؤون الجامعة اللبنانية

يبقى ناقصا، اذا لم تتبلور سياسة واضحة حول التعلم العالي ككل». وعلى ان الإصلاح عملية شاملة.. وعلى ضرورة إعادة تعريف لمهام الجامعة واولوياتها..» ثم تتناول فصول الدراسة استقلالية الجامعة، وتفريعها، والأبنية، والبرامج، والمناهج، والبحث العلمي، والهيئة التعليمية، والطلاب، الى الهيكلية الأكاديمية والجهاز الإداري والشؤون المالية. لتنتقل بعد ذلك الى مبادئ الإصلاح. التي تبدأها بـ "توافر الارادة السياسية العليا لإصلاح الجامعة (نعيم، ١٩٩٢) التي لن يبدأ إصلاحها دون إرادة راسخة من قبل أهل الحكم (نعيم، ١٩٩٢، ١٣٧). الى التوصيات والاقتراحات التي تعتبر من منظور الدراسة إصلاحاً لما تم عرضه حول قضايا الجامعة ومشاكلها (ابراهيم، ٢٠٠١) على الصعد كافة.

ولا يعني ما تقدم أن الدراسات ذات الهدف الإصلاحي «الشمولي» اقتصرت على النموذجين اللذين أشرنا إليهما. ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٩. فقد صدرت دراسات عدة تنتمي أيضا إلى هذا الهدف الشامل من الإصلاح. لكنها لم تتناول بهذا النوع من التفاصيل قضايا الجامعة كلها (السيد، ٢٠٠١؛ الزين، ١٩٩٣؛ نعيم، ١٩٩٢).

هذه الاتجاهات السياسية والنقابية والإصلاحية، التي اتسمت بها معظم الدراسات في الجامعة اللبنانية هي كلها اتجاهات إصلاحية ايضا (المركز التربوي للبحوث والإنماء، ٢٠٠٠). ولا يمكن نتيجة لهذا الفصل الذي اعتمدناه بين انواع الدراسات أن نقول بأن الأبحاث ذات الطابع المطلبي او السياسي لا تهدف الى اصلاح جانب محدد، قد يكون ملحاً وعاجلاً، من جوانب الخلل في الجامعة اللبنانية. (مثل بعض الدراسات أو المقالات التي شددت على تحسين الرواتب أو تصنيف الدكتوراه أو توفير القاعات اللائقة للتعليم...). ولهذا السبب كان يمكن القول بطريقة اخرى ان كل الابحاث حول الجامعة اللبنانية تنتمي الى اتجاه اصلاح هذه الجامعة ولكنها تتفاوت في رؤيتها لهذا الاصلاح بين السياسي والنقابي والشمولي تبعا لظروف الدراسة التي كتبت اوالندوة التي عقدت او المجلة التي صدرت او تبعا لما توفر لهذا الباحث اوذاك الفريق من ظروف مؤاتية لم تتوفر لسواهم.

وما يمكن تسجيله حول ما عرضنا من اتجاهات بحثية حول الجامعة الملاحظتان التاليتان: الأولى، استعادة الحديث عن الإصلاح بمستوياته كافة، منذ مطلع الثمانينيات التاليتان الى اليوم من البناء الجامعي، الى الملاك، الى تصنيف الدكتوراه، الى استقلالية الجامعة، اليعلاقتها بسوق العمل، الى البحث العلمي، وقاعات

الدرس، والمجالس التمثيلية ومجلس الجامعة وتعيين العمداء والمدراء وغير ذلك مما اصبح من ثوابت الاصلاح «المزمنة» في الجامعة اللبنانية. أما الثانية فهي الاهتمام الخاص منذ منتصف التسعينيات وبعد توقف الحرب الأهلية وانعقاد مؤتمر الطائف (١٩٨٩) بثلاث قضايا بارزة: هي وحدة الجامعة، ودورها في الوحدة الوطنية، وعلاقة الجامعة بالدولة. فكيف تناولت الدراسات المختلفة هذه القضايا الثلاث؟

١. الجامعة والوحدة الوطنية

جعلت الدراسات حول هذا الموضوع أولى مهام الجامعة اللبنانية تحقيق الوحدة الوطنية. تارة لأنها «الجامعة الوحيدة التي تتغذى من المال العام» وتخضع للمراقبة والمحاسبة من قبل المواطنين كافة، لذا هي مسؤولة عن تعزيز الوحدة الوطنية والقيم التي يجمع عليها أبناء الوطن، وتعزيز المواطنية لدى النخب التي تكونها...» (الأمين، ١٩٩٩، ١٤٣) وتارة لأن الدور الجوهري والمحوري للجامعة اللبنانية في تخطي الانقسام الطائفي وترسيخ الاندماج الوطني (خليفة، ١٩٩٨، ١٥٤). أو لأن الجامعة اللبنانية «تشكل المؤسسة الأكثر أهلية لقيادة عملية البناء الوطني في جانبه الفكري والتخطيطي... ولهذا أصبح قدر الجامعة.. التقريب بين فئات الشعب وايصالها الى أعلى مستوى ممكن من التفاهم والإندماج» (طي، ١٩٩٨، ٢٢٠-٢٢١). أما إذا وضعت الجامعة ضمن «خطة وطنية مدروسة فيمكن ان تتحول الى أداة فعالة للتوحيد والصهر الوطني بكافة وجوهه ومستوياته» (أمين، ١٩٩٨، ٢٨١-٢٨٧).

وتجمع الدراسات التي تناولت دور الجامعة على هذه المهمة في ترسيخ الاندماج الوطني، وفي تجاوز الواقع الطائفي، والتقريب بين فئات الشعب. إلا أنها في الوقت نفسه تعكس قلقاً بشأن هذا الاندماج غير المتحقق في المجتمع اللبناني. كما أنها تحمّل الجامعة في الوقت نفسه ما تعجز ربما عن القيام به. لأنها تعاني هي نفسها من فقدان هذا الاندماج. على مستوى ما أصابها من تشتت ومن فقدان شروط الاختلاط بين طلابها وأساتذتها...

وإذا كان هذا الدور المطلوب من الجامعة اللبنانية يعكس ذلك النقاش التقليدي حول علاقة الجامعة بمجتمعها. وحول التأثير المتبادل بينهما. إلا أن التأكيد على هذا الدور الوطني الموحد للجامعة اللبنانية منذ بداية التسعينيات يعكس من جهة ثانية

تراجع الخطاب الذي كان ينظر إلى الجامعة كمكان للصراع العامودي بين الطبقات لمصلحة خطاب «جديد»، يرى في الجامعة فضاء للتوحيد الأفقي بين الطوائف، حتى يتجاوز المجتمع بواسطتها علة الانقسام الطائفي الذي يعاني منه. ولعل هذا أبرز ما يمكن ملاحظته على مستوى التغير الاجتماعي السياسي بين مرحلة وأخرى في رؤية الجامعة ودورها في لبنان.

٢. وحدة الجامعة

إذا كانت الدراسات التي تناولت دور الجامعة أجمعت على أولوية الوحدة الوطنية التي يمكن أن تحققها الجامعة. فإن الدراسات التي تناولت وحدة الجامعة لم تحقق إجماعاً مماثلاً، بل تراوحت بين تأييد هذا التوحيد، وبين رفضه، وبين حالة وسطى ما بين التوحيد والتفريع.

المؤيدون للتوحيد يتحدثون عن «الآثار السلبية للتفريع، وأبرزها العزل الطائفي بين الاساتذة والطلاب وما يشكله هذا العزل من مخاطر على مستقبل البلاد الاجتماعي - السياسي وعلى دور الجامعة نفسها.. واذا كان التفريع ضرورة ملحة فرضتها ظروف أمنية صعبة، فإن سلبياته لا تزال تنعكس على مسيرة الجامعة وتطورها.. وأن هذه الاخيرة بحاجة الى موقف سياسي جريء وشجاع لاعادة توحيدها...» (ضناوي، ١٩٩٣، ٣٥٧-٣٦١). كما أن الانقسام لا يقوم على أساس الضرورة الوطنية بقدر ما هو منطلق من خلفية سياسية انقسامية في البلد ويكرس المقولة السابقة أن هناك شعبان وثقافتان في الوطن. وهذا ما يتعارض مع مسيرة السلم الأهلي والدعوة للانصهار الوطني..» (شعيب، ١٩٩٣).

المعارضون للتوحيد يدعون الى التروي في هذا الأمر، «فمسألة الفروع الجامعية المطروحة في التداول تأخذ في بعض زواياها شد الحبال.. واذا كانت الدعوة الى دمج فروع الجامعة تهدف الى الانصهار الوطني فان هذا الطرح الطوباوي والجميل المظهر اتهامي. وهو يحمل إشارات إلى أن الوطن لا زال في حالة تشرذم... وأن ما تعيشه كليات الجامعة يحمل من التنوع ويحمل من الخلاف ما يغالط فرضية عدم الانصهار الوطني.. من هنا ضرورة دراسة هذا الموضوع نظرا للتضخم المقبل في اعداد الطلاب الذي سيفرض حجم الجامعة وتواجدها في مناطق مختلفة من العاصمة نفسها أو من المحافظات» (داوود، ٢٠٠١، ١٣-٣٧).

في حين ربط البعض «الضرورة الوطنية» بمراعاة الوضع المعيشي للطلاب ومراعاة الدور التنموي الثقافي الذي تلعبه هذه الفروع. بحيث يصبح من غير المنطقي القول بإغلاق فروع المناطق... لأن الهدف ليس البناء بحد ذاته.. بل الاتفاق على البناء لمن؟ وبناء لماذا؟ ما هي المناهج؟ وما هي الكليات..؟ (حدادة، ١٩٩٦، ١٨٤).

الاتجاه الوسطي، إذا صحت التسمية، لا ينطلق من شعارات الانصهار، الوطني او من خصوصيات مناطقية، بل يحاول أن يتجاوز ذلك الى تصور أشمل للجامعة ككل. ولهذا السبب فإن الدراسات التي ركزت على الاصلاح الشامل للجامعة، تعتبر أيضاً جزءاً من هذا الاتجاه الوسطي الذي سوف يبحث عن حلول تنطلق من مبدأ التوحيد في مجمعين كبيرين من دون إلغاء الفروع من أصلها، أو من فكرة المحافظة على سنوات الدراسة الأولى في الفروع، وتوحيد الدراسات العليا.

يتساءل في هذا الإطار د. نعيم عطيه كيف نحفظ وحدة الجامعة؟ هل الوحدة مسألة روحية أم مسألة إدارية؟ ألا يمكن التفكير مثلا بالاعتماد على تكنولوجيا تربوية حديثة والتخطيط لاستخدامها في مستقبل قريب بحيث يكون التواصل بين هذه الفروع ممكنا في جميع الاتجاهات بين المناطق والفروع تدريسا وتطبيقا وتشاوراً؟ الا يجدر التفكير بهيكلية تسمح باعتماد الأساليب المتبعة في الجامعات المفتوحة... أترك هذه المسائل لمزيد من الدراسة والتمحيص بالنسبة الى مستقبل الفروع» (عطية، ١٩٩٢، ١٠٣-١٠٤). وتتكرر الدعوة الى هذا النوع من الاسئلة «لأن الامر يتطلب تفكيرا جديدا تماما لا يراعي الخصوصيات الطائفية والمناطقية بل مستقبل لبنان التربوي والتعليمي: تعديد الجامعات اللبنانية؟ أو توحيد فروع الكليات في بيروت الكبرى فقط؟ أو فتح أفاق جديدة للامركزية عصرية؟ (السيد، ٢٠٠١). بينما تشدد الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين على وحدة الجامعة، إلا أنها تؤكد في الوقت نفسه على ضرورة التوفيق بين مقتضيات الاندماج الوطني، وهو من الأدوار الاساسية للجامعة من جهة، ومقتضيات الإنماء المتوازن وتأمين ديمقراطية التعليم من جهة أخرى.. وضرورة التشاور بين أصحاب القرار السياسي وأصحاب القرار الاكاديمي في كل خطوة ضمن هذا السياق..» (رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٩٩٧-١٩٩٨). وفي هذا الإطار من البحث عن السبل المناسبة لوحدة الجامعة تؤكد دراسة أخرى أن قضية التفريع والتجميع لا تستقيم معالجتها

استنادا الى مصالح فئوية، وتفرض تحاشي استفزاز أي مشاعر طائفية، كما تفرض تقديم رؤية شاملة لمستقبل الجامعة اللبنانية» (الأمين، ١٩٩٩، ٥١) وبناء على ذلك «من الافضل اعتماد صيغة الحرمين في بيروت الكبرى.. واعتماد الاتجاه الى الأحرام الثلاثة في المناطق.. فإن لهذه الصيغة مزايا كثيرة...» (الأمين، ١٩٩٩، ٥١-٥٢).

وتفسر الدراسة السابقة هذا السجال حول التوحيد والتفريع بخلفيات سياسية - طائفية إذ ثمة خوف «أقلوي من أن يؤدي التوحيد الى الغاء المواقع الباقية للقوى الاجتماعية المسيحية داخل الجامعة.. ومخاوف من ان يؤدي التوحيد الى إلغاء التنوع الثقافي والاختيارات اللغوية.. يقابله شعور «أكثروي» لدى المدافعين عن التوحيد.. لمصلحة القوى السياسية والإسلامية..» (الأمين، ١٩٩٩، ٤٨-٤٩).

إذا كانت الحرب الأهلية قد ساهمت في ولادة فروع الجامعة اللبنانية فإن توقف هذه الحرب هو العامل الأساس في إعادة البحث في جدوى استمرار هذه الفروع وفي علاقتها بوحدة الجامعة، وبالوحدة الوطنية. الا ان عاملا آخر ساهم بدوره في تغييب النقاش عن وجود الفروع طيلة السنوات الماضية. وهو الاعتداءات الاسرائيلية التي بلغت في احيان كثيرة حداً كاد يطيح بالعام الدراسي الجامعي برمته. ناهيك من فتح ابواب الكليات وصفوفها امام المهجرين الهاربين من هذه الاعتداءات. من هنا ساعد تحرير الجنوب على اعادة الاعتبار الى الملفات الداخلية ومن بينها ملف الجامعة اللبنانية بطبيعة الحال. وهكذا ساهم التحرير من ناحية ثانية نظرا لطبيعة القوى (الاسلامية) التي انجزته، وبطريقة غير مباشرة في توليد ما سمته دراسة سابقة تفاوتاً في الشعور بين «اقلوي» يخشى فقدان مواقع باقية في فروع الجامعة و«اكثروي» يدافع عن مواقع «قادمة» في توحيدها.

٣. الجامعة والدولة

تتقاطع معظم الدراسات والآراء الاكاديمية السياسية حول الجامعة اللبنانية عند دور «الدولة» ومسؤوليتها الاساسية عن هذه الجامعة ومستقبلها. (أدمون نعيم ومحمد خنافر ونعيم عطية على سبيل المثال)، فهي «الجامعة الوطنية» الوحيدة في مواجهة أكثر من أربعين معهدا وكلية وجامعة خاصة. وتحت سقف هذه العلاقة تندرج قضايا عدة كتب الكثير عن ضرورات تنظيمها. ابتداء من أمر العلاقة بين الجامعة اللبنانية

«وبين بلورة سياسة رسمية واضحة حول التعليم العالي». إلى ضغوط السياسيين على الجامعة، مروراً بتعزيز التعليم الرسمي سبيلا استراتيجيا الى رفع سوية التحصيل في الجامعة اللبنانية. بالاضافة إلى استقلالية الجامعة وعلاقتها بوصاية وزير الثقافه عليها على اساس «ان هذه الوصاية التي نص عليها قانون تنظيم الجامعة المعروف بـ ٧٥/ ٦٧ تحد عمليا من استقلالية الجامعة في مستوياتها العلمية والادارية والمالية» (اشتي، ١٩٩٨، ٢٠٥-٢٠٩؛ خليفة، ٢٠٠١). وكذلك تنظيم الجامعة وما يتعلق به من وحدات وهيئات واعادة نظر في القانون الاساسي للجامعة اللبنانية، وما يصنف في اطار هذا التنظيم من شؤون الاساتذة والادارة، والطلاب والمكتبات والموارد المالية والابحاث وغير ذلك (الأمين، ١٩٩٧، ٦٣٣-٦٣٦). كما تؤكد بعض الابحاث في اطار هذه العلاقة بين الجامعة والدولة على اهمية ربط الجامعة بسوق العمل من خلال «مخطط توجيهي تنظمه الدولة لربط سوق العمل والعمال بسوق العلم والجامعات. وان التفاعل يكون بسؤال الجامعات ارباب العمل: ما هي حاجات السوق المحلي من خبرة ودراسة لتعليمها في جامعاتهم.. او تخصيص الطلاب بها (مسعود، ١٩٩٨، ٧٥-٧٧). بالاضافة الى الاشكالية المطروحة حول التراخيص التي تمنحها الدولة لانشاء مؤسسات التعليم العالي الى جانب الجامعة اللبنانية. وحول «الدور المحدود للدولة اللبنانية في نشأة هذا التعليم وتطوره وتنظيمه» (العويط، ١٩٩٧، ٩٥)، وحول وجود سياسة وطنية للتعليم العالي»..

وإذا كانت إشكالية العلاقة بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي هي اشكالية مشتركة في البلدان العربية، فإن الفارق في التجربة اللبنانية هو في نشأة التعليم الجامعي الخاص قبل الجامعة اللبنانية بما يقرب من قرن (تأسست الجامعة الاميركية في ١٨٦٦، واليسوعية في ١٨٨٠ أما اللبنانية فتأسست فعلياً في ١٩٥٩). بينما حصل العكس تماماً في البلدان العربية لجهة أولوية تأسيس الجامعة الوطنية على الجامعات الخاصة. كما يدخل في اطار هذه العلاقة المطروحة بين الجامعة وبين الدولة قضية «التسيير الذاتي» للجامعة، وقضية استقلاليتها. «ذلك أن هناك تحولاً عبر العالم.. نحو إعطاء المزيد من الثقل في التسيير لمؤسسات التعليم العالي نفسها ولدينامية المجتمع» (الأمين، ١٩٩٧، ٥٦٢).

ومن الطبيعي أن تحمّل مشاريع إصلاح الجامعة اللبنانية الدولة دوراً اساسياً في كثير من جوانب هذا الإصلاح على مستوى تعديل القوانين أو على مستوى السياسة

العامة تجاه التعليم العالي والجامعة اللبنانية، طالما أن هذه الجامعة هي «مؤسسة عامة»، وطالما أن الدولة لا تزال هي المرجعية التي ينبغي التوجه إليها أو مطالبتها بتطوير «المؤسسة العامة» أو إصلاحها. . . وتلتقي هنا أكثر من دراسة عند ما تسميه «غياب الإرادة السياسية للنهوض بالجامعة» (نعيم، ١٩٩٢) أو توافر الارادة السياسية العليا لإصلاح الجامعة (الأمين، ١٩٩٩)، في اشارة واضحة الى دور الدولة المباشر في هذا النهوض والإصلاح.

لقد نشأت الجامعة اللبنانية بعد نحو ثلاثة أرباع القرن من نشأة الجامعات الخاصة، وفي هذا التفاوت الكبير في النشأة بين نوعين من التعليم، الخاص والرسمي، دلالة سياسية واجتماعية سوف تعكس نفسها لاحقا على مسار التعليم العالي عموما والجامعة اللبنانية خصوصاً. وأبرز تلك الدلالات أن شريحة واسعة من اللبنانيين تمكنت في خلال تلك السنوات الطويلة أن تحصّل تعليما عاليا من الجامعات الخاصة، ولغة أجنبية، سمحت لها بشكل تلقائي باحتلال مواقع سياسية وادارية واجتماعية وعلمية وثقافية في المجتمع، قبل أن تبصر الجامعة اللبنانية النور. وعندما ولدت هذه الاخيرة، كانت مهمتها الاساسية إعداد المعلمين للتعليم الثانوي. أي أنها لم تكن في موقع المنافسة مع الجامعات الاخرى.

وهذا الواقع من التفاوت الواضح هو الذي سوَّغ تلك «الرؤية الطبقية» التي كانت ترى في «فتح أبواب الجامعة خطراً على مصالح الطبقة المسيطرة. . وفي أن الصراع الذي تشهده الجامعة» هو «صراع طبقي». بعدما باتت هذه الجامعة فعلياً محط أمال الطبقات الشعبية والفقيرة في تحصيل التعليم العالي وفي رفع مكانتها الاجتماعية وفي تحسين نوعية العمل الذي تبحث عنه. كما كانت تلك «الرؤية» الطبقية في الوقت نفسه جزءا من تيار فكري - سياسي عالمي ينظر الى المجتمعات والى العالم نظرة الصراع هذه بما فيها قضايا التعليم، كما عبّرت عن ذلك مئات المؤلفات في بلدان العالم كافة، التي استندت الى مقولة دور التعليم والنظام التعليمي في اعادة انتاج الطبقة المسيطرة، كما فعل على سبيل المثال «بورديو» و«باسرون» و«استبليه» في فرنسا في مؤلفاتهم عن المدرسة الرأسمالية، واعادة الانتاج، والورثة».

وعندما بدأت الجامعة اللبنانية بالتوسع التدريجي منذ أواسط الستينيات تحت ضغط الحركتين الطلابية والسياسية، وليس وفقا لتخطيط مسبق وواضح، اصطدمت

بالحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ ولما ينقض على ولادتها خمسة عشر عاماً. أما أبرز نتائج هذه الحرب على المستويات الفكرية-السياسية، فهي ما «كشفته» من أهمية للبعد الطائفي – الديني في المجتمع اللبناني، ليس في ما جرى أثناء الحرب فقط، وإنما في ما سبقها أيضاً، وبالتأكيد في ما بعدها. ومنذ تلك «اللحظة» سوف تتخذ التحليلات والرؤى تجاه الجامعة اللبنانية ودورها ومستقبلها مسارا جديدا يأخذ بالاعتبار واقع الانقسام الطائفي – الاجتماعي في لبنان، وواقع الجامعة التي أصابها انقسام مماثل. (على الرغم من أن «حركة الوعي» كانت قد التفتت كما سبق وأشرنا الى هذا البعد الطائفي في الحياة اللبنانية) من هنا هذا التقاطع الذي حصل بين معظم الدراسات البحثية وبين الآراء المختلفة بشأن الجامعة، عند دورها المطلوب في «تحقيق الوحدة الوطنية». وتعكس هذه الدعوة ادراكاً لحقيقة «الانقسام الوطني». أي إدراكاً لما يمكن تسميته فعلياً الانقسام الاسلامي-المسيحي الذي يعيشه المجتمع اللبناني. الا ان هذه المهمة المطلوبة من الجامعة تنحاز ومهما كانت دوافعها، الى الاتجاه الذي يدعو الجامعة الى تجاوز مجتمعها. في مقابل الاتجاه الذي لا يرى في الجامعة او في المؤسسات الاخرى التعليمية وغير التعليمية الا انعكاسا لهذا المجتمع. وتجنبا للتبسيط، ينبغي الاعتراف بوجود معضلة في هذا المجال، تتلخص في دور الجامعة وفي علاقتها بطبيعة السلطة في لبنان. ففي الوقت الذي تجمع فيه الدراسات على ضرورة اصلاح الجامعة بمستوياته كافة، فإن مثل هذا الاصلاح، حتى بالنسبة الى تلك الدراسات لا يزال مرهوناً «بأهل الحكم»... «وبضرورة التوافق حول الاصلاح والالتزام بالسير فيه»، «وبتوافر الارادة السياسية العليا لاصلاح الجامعة». وهنا تكمن المعضلة. اذ ان الاصلاح المنشود يفترض اصلاحا شاملا. والاصلاح الشامل يفترض توافقا حوله. والتوافق هنا هو بالضرورة إسلامي-مسيحي، وهذا التوافق غير متحقق تماماً في الحياة السياسية، وعلى الجامعة أن تلعب دوراً في تحققه (الوحدة الوطنية)... ما يعيدنا تقريبا الى نقطة الصفر. والى التساؤل من الذي سيؤدي الى الآخر: التوافق على الاصلاح (الذي لا يبدو في افق الحياة السياسية اللبنانية اية مؤشرات على حصوله أو تقدمه...) ام اصلاح الجامعة؟

وينسحب على هذا المنطق علاقة الدولة بالجامعة، اذ تفترض الدراسات والابحاث المختلفة دورا اساسيا للدولة في أي تطوير للجامعة نظرا لانها «مؤسسة عامة». وقد تزايد هذا التركيز على دور الدولة بعد عودة الروح اليها اثر توقف

الحرب الاهلية منذ عام ١٩٩٠، بعدما كانت الدراسات السابقة على تلك الحرب لا ترى في سياسة الدولة تجاه الجامعة الا مشروعاً تآمريا. المشكلة هنا ايضا ان هذا الرهان الايجابي على دور الدولة في تطوير الجامعة (وتجارب السنوات الماضية لم تكن مشجعة) يصطدم بطبيعة التقاسم الطائفي للسلطة السياسية وللمواقع الادارية ولمواقع النفوذ في هذه المؤسسة او تلك بما فيها الجامعة اللبنانية.. وهذا هو احد اهم اسباب عرقلة نمو الجامعة وتطورها.

وهذا يضعنا امام اشكالية بحث في طبيعة القوى التي يمكن ان تحمل مشروع اصلاح الجامعة، «الكتلة التاريخية»، طالما ان الجامعة تاريخيا لم تتوسع الا بفضل حركة طلابية ناشطة ومساندة هيئة تعليمية. وطالما ان هذه القوى فقدت الكثير من فاعليتها بسبب «التفريع» تارة وبسبب خضوع هذه القوى لمنطق الطوائف نفسها.. وخصوصا ان اصلاح الجامعة (وحتى توحيدها) ليس مشروعا اكاديميا او سياسيا بحتا بل هو مشروع اكاديمي سياسي في وقت واحد.

– اشكالية ثانية تحتاج الى البحث والمتابعة هي اشكالية المناهج. وهي إشكالية مركبة، منها ما يتعلق بمحتوى هذه المناهج وعلاقته بوظيفة الجامعة ودورها. أي ماذا يفترض ان يتعلم الطالب (في العلوم الانسانية او التطبيقية على سبيل المثال) قياسا الى الخبرات العالمية في هذا المجال، وقياسا الى الخبرات او «الحاجات» اللبنانية او العربية. (أي علاقة المناهج بالانتماء من جهة وبسوق العمل من جهة ثانية). ومن هذه الاشكالية تتفرع موضوعات كثيرة، مثل التضخم في اقبال الطلاب على العلوم الانسانية، ومثل تطوير المناهج (المتواصل) وعلاقته بايجاد مراكز الابحاث في الجامعة وتطوير خبرات الاساتذة فيها. ومثل البحث في طبيعة الامتحانات ومدى تعبيرها «الصادق» عما تعلمه الطلاب فعليا في سنوات الدراسة. الى علاقة الجامعة بسوق العمل (اللبناني) الذي لم تتضح طبيعته المستقبلية في ظل عدم وضوح دور لبنان الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

– ثمة إشكالية أخرى لا يخلو البحث فيها من أهمية وخطورة وهي مستقبل الجامعة نفسها «كمؤسسة عامة» في ظل التراجع الذي يشهده العالم لسلطة الدولة لحساب المؤسسات والشركات الخاصة.

ومخاطر هذا الامر تتأتى من الأصوات التي ترتفع من هنا وهناك في اكثر من بلد، معلنة عجز الحكومات عن الاستمرار في تقديم المساعدة الى الجامعات

الرسمية. وقد لاحظ البنك الدولي في عام ١٩٩٤ انخفاض مستوى الانفاق الحكومي على التعليم العالي في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية. بحيث تراجعت نسبة الإنفاق على الطالب من ٣٢٠٠$ الى ١٩٠٠$ خلال أقل من عشر سنوات (Sultana, 2001, 32).

كما تتأتى هذه المخاطر أيضا من النمو المتسارع الذي تشهده الجامعات الخاصة. ليس في لبنان وحده الذي بلغت نسبة التراخيص فيه ما يزيد على اربعين (بما فيها المعاهد والكليات)، بل في بلدان اخرى مجاورة مثل الاردن الذي افتتحت فيه – خلال ثماني سنوات، إحدى عشرة جامعة خاصة، ليشكل هؤلاء الطلاب نحو ربع طلاب الأردن بين ١٩٩٤ و. ١٩٩٥ ومثل ذلك حصل في تركيا التي بدأت الترخيص للجامعات الخاصة منذ ١٩٨٤ وكذلك فعلت المغرب منذ ١٩٨٥ ومصر منذ ١٩٩٢...

والمصدر الثالث لمخاطر هذا الاتجاه المتسارع نحو خصخصة التعليم العالي، انه في الوقت الذي يقلل فيه الضغوط الاقتصادية على الدولة (من خلال توفير الانفاق على هذا التعليم) فإنه سوف يزيد من عدم تساوي فرص الطلاب للالتحاق بالجامعات (نظرا لاقساط الجامعات الخاصة المرتفعة) ما يعني تهديدا محتملا للاستقرار الاجتماعي.. ومن المهم التذكير هنا بأن الحكومة اللبنانية اعتبرت العام الحالي ٢٠٠٢ عام التقدم في الخصخصة (الكهرباء والهاتف والريجي) (الحريري، ٢٠٠٢)... ومن يدري أي قطاعات ستلحق بها في الاعوام القادمة؟

– ثمة إشكالية أخرى قد لا تكون اشكالية راهنة أو ملحة قياسا إلى ما تعانيه الجامعة اللبنانية اليوم وما تحتاج اليه في المدى المنظور. ولا بأس من الاشارة إليها وهي دور الجامعة المستقبلي، وشكلها وطريقة التدريس فيها، والانتماء إليها... الذي سيتغير تغيرا ملحوظا في ظل ما نشهده من تطور متسارع في وسائل الاتصال وفي مصادر الحصول على المعلومات وفي الانتساب إلى الجامعات «من بعد» أو عبر الشبكات الالكترونية التي باتت يسيرة المنال في عصر العولمة. ما يعني أن قضايا كثيرة تعتبر اليوم ملحة واساسية في تطوير الجامعة قد لا تكون كذلك في المستقبل، مثل اعداد الطلاب أو الأماكن المخصصة لهم أو حتى توحيد الجامعة وتفريعها...

وربما جعلت التطورات المتسارعة، والتي تفوق التوقع، في هذا المجال، تلك

الإشكالية أكثر واقعية، في المدى المتوسط، حتى قبل أن تلتقط جامعتنا الوطنية أنفاسها أو حتى قبل ان تبدأ ورشة إصلاحها. . وخصوصا أننا بدأنا نقرأ ونسمع أن العملية التعليمية التي نعرفها أصبحت بسبب هذا التطور المتسارع في وسائل الاتصال عملية تقليدية لا تواكب روح العصر. . .

المراجع

ابراهيم، سعد الدين (تحرير) (١٩٩١). **مستقبل التعليم في الوطن العربي**. عمان: منتدى الفكر العربي والجمعية الكويتية لتقدم الطفولة، ٢٠.

ابراهيم، عبد الله (٢٠٠١). «الإصلاح دينامية وليس صورة يرسمها مهندس». **أوراق جامعية، العدد ٢٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٠٣-١٢٤.

أبي فرح، أنيس (١٩٩٢). «التضخم الطالبي في الجامعة اللبنانية». **اوراق جامعية، العدد ١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٤١-١٤٦.

اشتي، فارس (١٩٩٨). **معنى استقلالية الجامعة اللبنانية وحدودها**. مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع-حالة لبنان. لبنان: رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، المكتب الاقليمي لليونسكو في بيروت والاتحاد العالمي لنقابات المعلمين، ٢٠٥-٢٠٩.

امين، حسين (١٩٩٨). **التعليم العالي في لبنان بين الواقع والمرتجى**. مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع-حالة لبنان. لبنان: رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، المكتب الاقليمي لليونسكو في بيروت والاتحاد العالمي لنقابات المعلمين، ٢٨١-٢٨٧.

الامين، عدنان (١٩٩٧). «قضايا التعليم العالي في لبنان وآفاقه». في: **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٥٥٩-٦٣٨.

الأمين، عدنان (اشراف) (١٩٩٧). **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

الأمين، عدنان وآخرون (١٩٩٩). **قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها**. لبنان: دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

الأمين، عدنان وفاعور، محمد (١٩٩٨). **الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم، إرث الانقسامات**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

اومليل، علي (تحرير) (١٩٩٦). **الجامعات الخاصة في البلدان العربية**. منتدى الفكر العربي، جامعة الأخوين وفريدريش ايبرت.

الباشا، ابراهيم (١٩٨١). «الجامعة اللبنانية وقضايا تطورها مرحلة جديدة من النضال من اجل جامعة، ديمقراطية (محور خاص)». **مجلة الطريق، السنة ٤٠، العدد ١**.

البستاني، فاتن خليل (تحرير) (١٩٩٧). **التعليم العالي في البلدان العربية السياسات**

والافاق (مجموعة من اوراق العمل). عمان: منتدى الفكر العربي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

بشور، منير (١٩٩٥). **التربية العربية، التعليم في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**. بيروت: دار نلسن، ١١٠.

بشور، منير (١٩٩٧). «التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي». في: **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٤٨.

بيضون، ابراهيم (١٩٩٢). «الدكتوراة اللبنانية بين ضرورة البقاء وضرورة الالغاء». **اوراق جامعية، العدد ١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٧١-٨٠.

الجوزو، مصطفى (١٩٩٣). «تصنيف شهادة الدكتوراة: مشكلات وحلول». **اوراق جامعية، العدد ٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٤٣-٦٠.

حدادة، خالد (١٩٩٦). «الجامعة اللبنانية: واقع وافاق». **أوراق جامعية، العددان ١٠-١١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٨٤.

الحريري، رفيق (٦/ ٢/ ٢٠٠٢). «الغاء الوكالات الحصرية.. والعام الجاري للتخصيص». **جريدة المستقبل**. لبنان.

حلمي، مصطفى كمال (١٩٩٤). «استراتيجية تطوير التربية العربية» (اوراق عمل)، في: **ندوة اتحاد المعلمين العرب**، ١٨ ورقة، القاهرة، ٥٧-٥٩.

حمادة، طارق (٢٠٠١). «نحو رؤية تنظيمية مستحدثة للجامعة اللبنانية على قاعدة إدارة الجودة الشاملة». **اوراق جامعية، العدد ٢٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٥٣-١٠٢.

خريباني، محمود (١٩٩٣). «تطور أجور أساتذة الجامعة اللبنانية». **اوراق جامعية، العددان ٣-٤**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٣٦٣-٣٧١.

خليفة، عصام (١٩٩٢). «الجامعة اللبنانية ودورها في انتاج الثقافة وتطوير المعرفة والبحث العلمي». **اوراق جامعية، العدد ١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٥٥-٦٢.

خليفة، عصام (١٩٩٨). **الجامعة اللبنانية ودورها الوطني**. مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع-حالة لبنان. لبنان: رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، المكتب الاقليمي لليونسكو في بيروت والاتحاد العالمي لنقابات المعلمين، ١٥٤.

خليفة، عصام (٢٦/ ١١/ ٢٠٠١). «التعليم العالي والجامعة اللبنانية». **جريدة النهار**. لبنان.

خليل، خليل احمد (١٩٨١). «الجامعة والديمقراطية في ظروف تبعية الدولة وثورية المجتمع». **مجلة الفكر العربي، العدد ٢٠**. لبنان: معهد الانماء العربي، ١٦٩-١٧٤.

خنافر، محمد (١٩٩٤). «دور الدولة في تطوير التعليم العالي». **اوراق جامعية، العددان ٦-٧**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٤١٥-٤٢٠.

داود، جان (٢٠٠١). «الفروع الجامعية بين الطرح السياسي والرؤية العلمية». **اوراق جامعية، العدد ٢٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٣-٣٨.

رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية (١٩٩٣). **أوراق جامعية، العدد ٥**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.

رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية (١٩٩٧-١٩٩٨). **أوراق جامعية، الأعداد ١٤-١٥-١٦**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.

رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية (٢٠٠١). **أوراق جامعية. العدد ٢٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.

الزين، نزار (١٩٩٢). «الجامعة وحاجات المجتمع اللبناني». **أوراق جامعية، العدد ١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٣٥-٤٨.

الزين، نزار (١٩٩٣). «الجامعة المنتجة في المدينة الجامعية». **أوراق جامعية، العدد ٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١١-٢٤.

سارة، ناثر (١٩٩٠). **التربية العربية منذ ١٩٥٠، إنجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها**. عمان: منتدى الفكر العربي.

سلامة، جرجس (١٩٦٦). **أثر الإحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

السيد، رضوان (٢٠٠١). «الجامعة اللبنانية أمام التحديات والمشكلات». **اوراق جامعية، العدد ٢٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٣٩-٥٢.

شتوك، مايكل (١٩٩٥). «المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين». **مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٤، العددان ١-٢**، الكويت، ٥٠.

شعيب، علي (١٩٩٣). «رسالة الجامعة وحدتها واستقلالها». **اوراق جامعية، العددان ٣-٤**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٣٢٣-٣٢٦.

ضاهر، مسعود (١٩٨١). «تطور الجامعة اللبنانية مؤشر للتغير في لبنان». **مجلة الفكر العربي، العدد ٢٠**. لبنان: معهد الانماء العربي، ٣٠٥-٣٢٤.

ضناوي، سيف الدين (١٩٩٣). «رأي في تفريع الجامعة اللبنانية». **اوراق جامعية، العددان ٣-٤**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٣٥٧-٣٦١.

طي، محمد (١٩٩٨). **دور الجامعة في إيجاد الوحدة الوطنية وترسيخها**. مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع-حالة لبنان. لبنان: رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، المكتب الاقليمي لليونسكو في بيروت والاتحاد العالمي لنقابات المعلمين، ٢٢٠-٢٢٦.

عبد الله، اسماعيل صبري (١٩٩٦). **التعليم العالي المجانية والتطوير، سلسلة دراسات استراتيجية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣٤-٣٦.

عطية، نعيم (١٩٩٢). «ماذا تريد الجامعة من الدولة وماذا تريد الدولة من الجامعة؟». **أوراق جامعية، العدد ١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٠٣-١٠٤.

العويط، هنري (١٩٩٧). «الترخيص القانوني لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في لبنان». في: **التعليم العالي في لبنان**. لبنان: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٩٥.

غريد، جمال (منسق) (١٩٩٨). **الجامعة اليوم** (أعمال ندوة). وهران - الجزائر: منشورات GRASC.

غليون، برهان (١٩٩٨). «العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتي، تجديد الفكر الاشتراكي». **مجلة شؤون الاوسط، العدد ٧٧**.

القاسم، صبحي (١٩٩٠). **التعليم العالي في الوطن العربي**. عمان: منتدى الفكر العربي.

قبيسي، حافظ (١٩٩٣). «واقع الجامعة اللبنانية ومستقبلها». **اوراق جامعية، العدد ٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٢٥-٤٢.

لاتوش، سيرج (١٩٩٨). «العولمة ضد الاخلاق». **مجلة شؤون الاوسط، العدد ٧١**. لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٦٣.

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠٠٠). **التعليم والعالم العربي، تحديات الالفية الثالثة**. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة التربية والتعليم العالي (٢٠٠٠). **التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥**. بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء.

مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢). **الجامعة والتحولات الاجتماعية**. تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية.

المؤتمر السنوي العام السادس (١٩٧٥). **حركة الوعي**. لبنان.

المؤتمر السنوي العام السابع (١٩٧٦). **حركة الوعي**. لبنان.

مسعود، مارون (١٩٩٨). «الجامعة وسوق العمل». في: **الجامعة والعلم والعمل**. وقائع المؤتمر الحادي عشر، سلسلة الشأن العام في قضايا الناس. لبنان: منشورات سيدة اللويزة، ٧٥-٧٧.

نعيم، أدمون (١٩٩٢). «الجامعة الضرورة والدولة اللامبالية». **أوراق جامعية، العدد ١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٩-٣٤.

نور الدين، خليل (١٩٩٢). «كلية العلوم، متى يعاد بناؤها». **أوراق جامعية، العدد ١**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ٦٣-٧٠.

وهبه، موسى (٢٠٠١). «الآداب، الآداب! ماذا فعلتم بكلية الآداب؟». **أوراق جامعية، العدد ٢٢**. لبنان: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، ١٥١-١٦٤.

Manière de voir (1995). ''Les Nouveaux Maitres du Monde''. **Le Monde Diplomatique, No. 28**.

Smilor, Raymond W. (1993). ''L'université Entrepre- neuriale: Le Role de L'enseignement Supérieur Américain dans la Commercialistion de la Technologie et le Developpement écono- mique''. **Internationale des Sciences Sociales, No. 135**.

Sultana, Roland G. (2001). ''Les Défis de L'enseignement Supérieur dans les Pays Méditerraneens''. **Maghreb Machrek, No. 171-172,** 32.

Ostenc, Michel (1980). **L'Education en Italie Pendant le Fascisme**. Paris: Publications de la Sorbonne, 8.